

كتاب الشيخ إلى بعض أهل البلاد الإسلامية

obeikandi.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وما توفيقى إلا بالله

جزء فيه: كتاب الشيخ تقي الدين أبو (١) العباس أحمد ابن تيمية (٢)، إلى بعض أهل البلاد الإسلامية، فيما تقتضيه الشريعة المحمدية، في قضية سئل عنها من الأمور الدينية.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَبِّ اخْتَم لِي بِخَيْر

لما كان بتاريخ يوم الأحد رابع عشر جمادى الأولى سنة أربع وسبعمائة، حضر إلى مجلس شيخ الإسلام وقدوة الأنام، الإمام العلامة، مفتي الفرق، ناصر السنة، محيي الشريعة، قانع أهل البدع، تقي الدين أبي العباس أحمد ابن الشيخ الإمام العلامة شهاب الدين عبد الحلیم بن عبد السلام ابن تيمية، غفر الله له ولجميع المسلمين وأثابهم الجنة بمنه وكرمه = الشيخ أحمد السراج الفقيه يومئذ بقريّة كفرقوق الفستق من إقليم دارياً من أعمال دمشق المحروسة.

وذكر أن بقريته ومن حولها أناساً منهم فقراء من أصحاب الشيخ حسن القطني، وعلي القطني الرفاعية وغيرهم مؤلّهين مكشوفين

(١) كذا.

(٢) كتب «الحراني» ثم ضرب عليها ليستقيم له السجع.

الرؤوس وغير موّلهين، وبعضهم يصلي، وبعضهم تارك الصلاة.

فأما الذي يصلي إذا قاموا خلف الإمام في الصلاة إذا سمعوا حسًا،
كصير بابٍ أو مشي بقباب قويّ أو حركة قويّة = فمنهم [ق٢] من يزعق،
ومنهم من يقول: آه آه! ومنهم من يقول: آخ آخ! وأنه نهاهم عن ذلك
فقالوا: نحن فقراء وهذه طريقنا وطريق شيخنا!

وأما الذين لم يصلوا منهم فأمرهم بالصلاة، فمنهم من اعتذر أن
ثوبه نجس، ومنهم من يقول: أنا بردان، ومنهم من يقول: أشغال الدنيا
تقطعنا عن الصلاة، ومنهم من يقول: يا فقيه إن الصلاة ما هي فرض إلا
على من هو فارغ من عمل الفلاحة وأشغال الدنيا!

وسأل الشيخ أن يكتب له كتابًا إليهم، فكتب له الشيخ كتابًا إليهم
وإلى غيرهم بما تقتضيه الشريعة الإسلامية، والسنة النبوية المحمدية،
وهذه صورة الكتاب:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

من الداعي أحمد ابن تيمية إلى من يصل إليه كتابه من أمراء المسلمين وولاتهم وقضاتهم ورؤسائهم، جمع الله لهم خير الدنيا والآخرة، وأسبغ عليهم نعمة باطنة وظاهرة، وتولاهم في جميع الأمور، وصرف عنهم كل محذور.

سلام عليكم ورحمة الله وبركاته، فإننا نحمد إليك الله الذي لا إله إلا هو، وهو للحمد أهل، وهو على كل شيء قدير. ونسأله أن يصلني على إمام المتقين وخاتم النبيين: محمد عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم تسليمًا.

أما بعد؛ فإن الله تعالى بعث محمدًا بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله وكفى بالله شهيدًا، وجعل أمته خير أمة أخرجت للناس، وأنزل عليه أفضل الكتب، وأكمل له ولأمته الدين، وأتم عليهم النعمة.

وقد أمر الله - سبحانه - عباده المؤمنين بجهاد من خرج عن دينه من الكافرين والمنافقين، وأمر بجهاد من خرج عن شريعة الإسلام، حتى يكون الدين كله لله، وتكون كلمة الله هي العليا.

وفرَضَ على المؤمنين الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فأعْرَفَ المعروف، وعماد الدين، وأفضل الأعمال، وأول ما أوجبه الله من الفرائض، وآخر ما يبقى من الدين: هي الصلوات الخمس في مواقيتها

كما أمر الله ورسوله. فإنه يجب قتال الناس حتى يقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة، كما أمر الله ورسوله.

وقد قال النبي ﷺ: «رأس الأمر الإسلام، وعموده الصلاة، وذروة سنامه الجهاد في سبيل الله»^(١).

وقال ﷺ: «خمس صلوات فرضهنَّ الله على العبيد في اليوم واللييلة، فمن حافظ عليهنَّ، كان له عند الله عهدٌ أن يدخله الجنة»^(٢).

(١) أخرجه أحمد (٢٢٠١٦)، والترمذي (٢٦١٦)، والنسائي في «الكبرى» (١١٣٣٠)، وابن ماجه (٣٩٧٣)، والحاكم: (٧٦/٢)، والبيهقي: (٢٠/٩) وغيرهم من حديث أبي وائل شقيق بن سلمة عن معاذ بن جبل - رضي الله عنه - قال الترمذي: حسن صحيح. وصححه الحاكم على شرط الشيخين، والمصنف في «الفتاوى»: (٢٦/١٧).

وقد تعقب ابن رجب من صحح الحديث من وجهين:
الأول: أنه لم يثبت سماعُ أبي وائل من معاذ، وإن كان قد أدركه بالسَّنِّ، وكان معاذُ بالشَّام، وأبو وائل بالكوفة. وقد حكى أبو زرعة الدمشقي عن قوم أنهم توقَّضوا في سماعِ أبي وائل من عمر، أو نفوه، فسماعه من معاذ أبعد.

والثاني: أنه قد رواه حمادُ بن سلمة، عن عاصم بن أبي النجود، عن شهر بن حوشب، عن معاذ، خرَّجه الإمام أحمد مختصراً. قال الدارقطني «العلل»: (٧٩-٧٣/٦): وهو أشبه بالصَّواب؛ لأنَّ الحديثَ معروفٌ من رواية شهرٍ على اختلافٍ عليه فيه. وله طرقٌ أخرى عن معاذ كلها ضعيفة. انظر «جامع العلوم والحكم»: (١٣٥/٢). والحديث صحيح بشواهده.

(٢) أخرجه أحمد (٢٢٦٩٣)، وأبوداود (١٤٢٠)، وابن ماجه (١٤٠١)، والنسائي (٤٦٢)، وابن حبان (١٧٣٢) وغيرهم، من حديث عبادة بن الصامت رضي الله =

وقال: «ليس بين العبد وبين الكفر إلا ترك الصلاة»^(١). وقال:
«العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة فمن تركها فقد كفر»^(٢).

فعلى المسلمين أن يقيموا الصلوات الخمس في مواقيتها كما أمر
الله ورسوله، وعليهم أن يأمر بعضهم بعضًا بذلك من الرجال والنساء،
كما قال تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا قَوْمًا أَنفُسُهُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقَوْدُهَا النَّاسُ
وَالْحِجَارَةُ﴾ [التحریم: ٦].

وقال عليٌّ - عليه السلام -: «علموهم وأدّبوهم»^(٣).
ومن امتنع من الصلوات الخمس من الرجال والنساء؛ فعليه العقوبة

= عنه به. وفي سننه المخدجي ذكره ابن حبان في ثقاته وأخرج له في صحيحه.
وله طريق أخرى عن عبد الله (أو أبو عبد الله) الصنابحي عن عبادة بنحوه. أخرجه
أحمد (٢٢٧٠٤)، وأبوداود (٤٢٥)، والبيهقي: (٢/٢١٥)، وغيرهم. وسنده
صحيح. والحديث صحّحه ابن عبد البر في «التمهيد»: (٤/١٨٤)، وابن الملقن
في «البدر المنير»: (٥/٣٨٩). ووقع في الأصل «عهدًا».

(١) أخرجه أبوداود (٤٦٧٨)، والترمذي (٢٦٢٠)، وابن ماجه (١٠٧٨)، والنسائي
(٤٦٤)، من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما. قال الترمذي: حسن صحيح.

(٢) أخرجه أحمد (٢٢٩٣٧)، والترمذي (٢٦٢١)، وابن ماجه (١٠٧٩)، والنسائي
(٤٦٣)، وابن حبان (١٤٥٤)، والحاكم: (١/٦-٧) وغيرهم من حديث بريدة بن

الحصيب رضي الله عنه. قال الترمذي: «حسن صحيح غريب»، وصححه ابن
حبان والحاكم. وصححه ابن القيم في «الصلاة» (ص ٦٨) على شرط مسلم.

(٣) أخرجه الطبري: (٢٣/١٠٣)، وغيره كما في «الدر المنثور»: (١٤/٥٨٨ - هجر).
ومضى التعليق على قوله: «عليه السلام» (ص ١٥١).

البليغة بإجماع المسلمين، وحُكْمه أن يُسْتَتَاب، فإن تاب وإلا قُتِل.
وهذا الكتاب كُتِبَ إنذارًا وإعذارًا، فمن أطاع الله ورسوله فله سعادة
الدنيا والآخرة، ومن امتنع من ذلك عُوقِبَ بما حَكَمَ الله به ورسوله.
وليس للمسلم أن يؤخِّر الصلاة عن وقتها إلا إذا كان له عذر، فإنه
يجمع بين صلاتي النهار: الظهر والعصر، وصلاتي الليل: المغرب
والعشاء. ولا يؤخِّر صلاة الليل إلى النهار، ولا صلاة النهار إلى الليل
باتفاق المسلمين.

ومن كان جُنْبًا أو محدثًا وقد عدم الماء أو تضرر باستعماله لبردٍ أو
مرضٍ = فإنه يتيمَّم الصعيد الطيب ويصلي، وإذا لم يجد إلا ثوبًا صلى
فيه ولو كان نجسًا إذا لم يقدر أن يصلي إلا على تلك الحال، فإن الله
تعالى يقول: ﴿فَأَنْقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]. وقال النبي ﷺ: «إذا
أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم»^(١).

وعلى المسلمين ملازمة السنن النبوية المحمدية، ومجانبة البدع
المحدثة الجاهلية؛ فيقوموا في الصلاة لله قانتين كما أمر الله ورسوله.
ومن تكلم في صلاته بكلام الأدميين، أو صاح في صلاته لصريح
بابٍ أو حسَّ شيءٍ من الأشياء ونحو ذلك، فقد عصى الله ورسوله،
وبطلت صلاته. وإنما الصلاة هي القراءة والتسبيح والتحميد والتكبير
والدعاء لله، كما علّمه النبي ﷺ أمته.

(١) أخرجه البخاري (٧٢٨٨)، ومسلم (١٣٣٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وليس لأحدٍ خروجٌ عما أمر الله ورسوله به المسلمین، ولا عما شرعه الله ورسوله لعباده المؤمنین، بل جمیع الأولیاء والصالحین من الأولین والآخیرین داخلون فی ذلك، ملتزمون لذلك.

ومن خرج عن شریعة رسول الله ﷺ وطریقته، وهو الشُّرعة والمنهاج الذي بعثه به، فلم يلتزم أداء الواجبات ولا اجتناب المحرّمات؛ فإنه یجب قتله وقتاله كائنًا من كان، كما یجب قتال التتار، وبعض هؤلاء شرّ منهم، سواءً كان منتسبًا إلى العلماء أو الفقهاء، أو العبّاد والفقراء، أو الملوك والرؤساء، ولو طار فی الهواء أو مشى علی الماء!!

ليس لأحدٍ خروجٌ عما أمر الله به ورسوله، ولا [ق٤] هو^(١) أحد مع رسول الله ﷺ كما كان الخضر مع موسى - علیه السلام -، فإنّ النبی ﷺ قال: «كان النبیّ یبعث إلى قومه خاصّةً وبعثت إلى الناس عامّةً»^(٢). فموسی - علیه السلام - لم یکن مبعوثًا إلى الخضر ولا كان الخضر مأمورًا بطاعته، بل قال له: «إني علی علمٍ من علم الله علّمیة الله لا تعلمه، وأنت علی علمٍ من علم الله علّمکة الله لا أعلمه»^(٣).

(١) كذا. ولعلها: «یكون».

(٢) أخرجه البخاري (٣٣٥)، ومسلم (٥٢١) من حدیث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما.

(٣) أخرجه البخاري (١٢٢)، ومسلم رقم (٢٣٨٠) من حدیث ابن عباس رضي الله عنهما.

وأما خاتم الرسل وسيد ولد آدم، فهو مبعوثٌ إلى جميع الثقلين الجن والإنس. ولو قال أحدٌ له مثل ما^(١) قال الخضر لموسى لكان كافراً يجب قتله، فعلى المسلمين أن يعرفوا هذا الأصل، الذي هو^(٢) عصمتهم في دينهم.

ولا يمكن^(٣) أحدًا من الابتداع في الدين لما لم يأذن به الله، فإن الله تعالى يقول: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ﴾ [الشورى: ٢١].

ومن انتسب إلى شيخ من شيوخ المسلمين، وابتدع في الدين ما لم يأذن به الله، ونسب بدعته إلى ذلك؛ فهو كاذب عليه مفترٍ إن كان الشيخ مهتدياً في ذلك، وإلا كان الشيخ قد أخطأ وضلَّ إن ثبت أنه خالف السنة النبوية.

وليس لأحدٍ أن يطيع أحدًا في خلاف سنة رسول الله ﷺ ولو كان من أكابر مشايخ الدين وأئمة المسلمين. قال الله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِي مَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥]. [و] قال تعالى: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾ [النور: ٥١].

(١) غير واضحة في الأصل.

(٢) ملحقة في الهامش ولم تظهر، وتحتل «به».

(٣) طمس جزء منها ويمكن أن تقرأ غير ذلك.

وقال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا بِمَا نُزِّلَ إِلَيْكَ وَمَا نُزِّلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَكَّمُوا إِلَى الظَّالِمِينَ وَقَدِ امْرَأَةٌ آتَتْكَ بِوَدْعِ غَدَاةٍ وَإِنَّهَا رَبَّارَةٌ وَمَنْ يَرْغَبُ سِوَى اللَّهِ بِإِلْهَاءِ اللَّهِ فَكُلٌّ مِنَ الَّذِينَ حَكَمُوا بِسُلْطَانٍ ظَالِمٍ إِنَّهُ يَصِفُ أُولَئِكَ فِي الْأَنْفَالِ الْفُجُورَ﴾ [النساء: ٦٠-٦١].

فكل من دُعي إلى كتاب الله وإلى سنة رسول الله ﷺ، فصداً عن ذلك وأعرض عنه، طاعةً لبعض السادة والكبراء في الدين أو في الدنيا = فهو منافق أخذ بنصيبٍ من حال الذين ﴿تَقَلَّبَ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ يَقُولُونَ يَا لَيْتَنَا أَطَعْنَا اللَّهَ وَأَطَعْنَا الرَّسُولَ﴾ [٦٦] وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلًا ﴿٦٧﴾ رَبَّنَا ءَاتِنَا مِنْ عَذَابِكِ مَنْعًا كَثِيرًا ﴿٦٨﴾ [الأحزاب: ٦٦-٦٨].

وهؤلاء الذين يبتدعون في الدين كشف الرؤوس، وتفتيل الشعور، وإظهار الخزعبلات، مثل اللعب بالحيات والنار واللاذن والزعفران والسكر والدم = هم مبتدعون في ذلك ضالون مضلون.

[قوله] وكل من كان صالحاً ولياً، فهو بريء من هذه البدع والضلالات والأكاذيب والتليسات.

وأما أولياء الله تعالى فهم الذين ذكرهم الله تعالى في قوله: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [٦٦] الَّذِينَ ءَامَنُوا

وَكَانُوا يَتَّقُونَ ﴿٦٣﴾ لَهُمُ الْبُشْرَىٰ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ ﴿٦٤﴾
[يونس: ٦١-٦٣]. فقد وصف الأولياء بالإيمان والتقوى.

وقد فسّر الله - سبحانه وتعالى - التقوى في قوله: ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَءَاتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَأَيْتَمَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَأَبْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَءَاتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ ۗ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ ﴿١٧٧﴾﴾ [البقرة: ١٧٧].

والله هو المسؤول أن يجمع لكم ولسائر المسلمين خير الدنيا والآخرة، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد النبي وآله وسلم تسليماً كثيراً.
علقه لنفسه محمد بن أحمد بن علي الخطيب، من أصل حسين بن إبراهيم بن أحمد بن سونج^(١)، وعليه خط الشيخ - رضي الله عنه - وذلك في سابع عشر شهر رمضان سنة ست وثلاثين وسبعمئة.



(١) ذكره الذهبي في «تاريخ الإسلام»: (١٨٠/٥١، ٣٥٦، ٥٢/٢١٧) هو وأخوته الأربعة وأباهم، وقال عن حسين هذا: «صاحبنا الشيخ حسين». وقال: «وخمستهم فيهم دين وجودة».

كتاب الشيخ إلى الأمير
شمس الدين سُنقرچاه

obeikandi.com

كتاب كتبه شيخ الإسلام وقدوة الأنام تقي الدين أبو العباس أحمد
ابن تيمية - رضي الله عنه - إلى الأمير شمس الدين سنقرچاه^(١)
المنصوري لما تولى صفد المحروسة في شهر شوال من سنة أربع
وسبعمئة. وهذه نسخته:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

من الداعي أحمد ابن تيمية إلى أمير الأمراء شمس الدين ناصر
الإسلام، أعز الله به الدين وأصلح به أمور المسلمين، وأقام له وبه أمر
الدنيا والدين، وأعانه على إقامة العدل في العالمين، ودفع أهل البدع
والفجور المعتدين.

سلامٌ عليكم ورحمة الله وبركاته، فإننا نحمدُ [ق٢] إليكم الله الذي لا
إله إلا هو، وهو للحمد أهل، وهو على كل شيء قدير، ونسأله أن يصلي
على خاتم النبيين وإمام المتقين: محمد عبده ورسوله صلى الله عليه
وعلى آله وسلّم تسليمًا.

أما بعد؛ فإن الله تعالى قد أنعم على الأمير وأنعم به، حيث جعل فيه
من الصفات المحمودة والأخلاق الرضية ما قد انتشر عنه وسَمِعَهُ
المسلمون، ولهذا فرحوا بولايته فرحًا شديدًا عظيمًا، فالله تعالى يتمُّ
نعمته عليه وعلى إخوانه المؤمنين.

(١) كذا، ويقال: «سنقرشاه»، وقد ترجمت له في المقدمة عند الكلام على الرسالة.

فقد ثبت في «الصحيحين»^(١) أن النبي ﷺ مرَّ عليه بجنائز فأتوا عليها خيراً، فقال: «وَجَبَتْ وَجَبَتْ». ومرَّ عليه بجنائز فأتوا عليها شراً، فقال: «وَجَبَتْ وَجَبَتْ». قالوا: يا رسول الله ما قولك: «وجبت وجبت»؟ قال: «هذه الجنائز أثنتم عليها خيراً فقلت: وجبت لها الجنة، وهذه الجنائز أثنتم عليها شراً فقلت: وجبت لها النار، أنتم شهداء الله في الأرض».

فأبي ولي^(٢) أمر من أمور المسلمين أنعم الله عليه بحُسن القصد، وابتغاء وجه الله، والنُّصح لرعيته، وإقامة العدل بينهم، فإنَّ الله تعالى يجعل له من الدُّعاء المستجاب، والثناء المستطاب، وجميل الأجر والثواب = ما هو من أنفع الذخائر له في الدنيا والمآب.

وإذا أراد المسلم أن يتدبَّر ذلك، فليُنظر كيف شهرة عمر بن عبد العزيز، والسلطان نور الدين الشهيد، وغير هؤلاء من ولاة الأمور، أهل الصدق والعدل، والهدى والرِّشاد.

ولينظر كيف شهرة قوم آخرين، أقدمهم الحجاج بن يوسف الثقفي، وأمثاله من أهل الظلم والعدوان، الذين لهم سمعة سوء في مَحياهم ومماتهم؛ ما بين ذاكرٍ لمساويهم، وما بين داعٍ عليهم، وما بين مبغضٍ لهم. وأولئك لهم الدعاء والثناء، وهم في الآخرة في ﴿ فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ عِنْدَ مَلِكٍ مُّقَدِّرٍ ﴾ [القمر: ٥٥].

(١) البخاري (١٣٦٧)، ومسلم (٩٤٩) من حديث أنس رضي الله عنه.

(٢) غير واضحة ولعلها ما أثبت.

وقد روى الإمام أحمد في «مسنده»^(١) عن النبي ﷺ أنه قال: «أحبّ الخلق إلى الله إمام عادل، وأبغض الخلق إلى الله إمام ظالم».

وقد رُوي: «يوم من إمام عادل أفضل من عبادة ستين أو سبعين سنة»^(٢).

وفي «الصحيحين»^(٣) عن النبي ﷺ أنه قال: «سبعة يظلمهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله: إمام عادل، وشابّ نشأ في عبادة الله، ورجل قلبه معلق بالمسجد إذا خرج منه حتى يعود إليه، ورجلان تحاببا في الله اجتمعا على ذلك وتفرقا عليه، ورجل ذكر الله خاليا ففاضت عيناه، ورجل دعته امرأة ذات منصب وجمال، فقال: إني أخاف الله ربّ [ق ٣] العالمين، ورجل تصدّق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه».

وكان عمر بن عبد العزيز يقول عن ذي السلطان: هو كالسوق فما نَفَقَ فيه جُلِبَ إليه^(٤). فإذا نَفَقَ عنده الصدق والبر والعدل وطاعة الله

(١) (١١١٧٤). وأخرجه الترمذي (١٣١٩)، والبيهقي في «الكبرى»: (٨٨/١٠) من طريق عطية العوفي عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه. قال الترمذي: «حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه». وقال ابن القطان في «بيان الوهم»: (٣٦٣/٤): «وعطية العوفي يضعف، وقال ابن معين فيه: صالح. فالحديث حسن».

(٢) تقدم تخريجه (ص ٢٠٢).

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد»: (٢١٥/١٠).

ورسوله = جُلب إليه ذلك. وإن نَفَقَ فيه ضدُّ ذلك، جُلب إليه ضدُّ ذلك.

والله - سبحانه - قد جعل قيام أمر الملة والدولة بالمصحف والسيف،

فقال في كتابه: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ

وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنْفَعٌ

لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَن يَنْصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ [الحديد: ٢٥].

فجعل سبحانه المقصود بإرسال الرسل وإنزال الكتب هو أن يقوم

الناس بالقسط، وجعل قيام ذلك بكتاب يهدي وسيف ينصر، وكفى

بربك هاديًا ونصيرًا.

ولهذا روي عن جابر بن عبد الله قال: أمرنا رسول الله ﷺ أن

نضرب بهذا - يعني السيف - من خرج عن هذا - يعني المصحف - (١).

(١) أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق»: (٢٧٩ / ٥٢) ولفظه: عن عمرو بن دينار قال:

رأيت جابر بن عبد الله ويده السيف والمصحف وهو يقول: أمرنا رسول الله ﷺ أن

نضرب بهذا من خالف ما في هذا. لكن أخرجه سعيد بن منصور في «سننه»:

(٣٣٣ / ٢)، والحاكم: (٤٣٦ / ٣)، وابن عساكر: (٣٢٢ / ٣٩) بسياق آخر ليس من

قول جابر، ولفظه: عن عمرو بن دينار قال: سمعت جابر بن عبد الله يقول: بعثنا

عثمان في خمسين راكبًا وأميرنا محمد بن مسلمة، فاستقبلنا رجل في عنقه مصحف،

متقلدًا سيفه، تذرّف عيناه، فقال: إن هذا يأمرنا أن نضرب بهذا - يعني السيف - على ما

في هذا. فقال له محمد: اجلس، فنحن قد ضربنا بهذا على ما في هذا قبلك أو قبل أن

تولد. قال: فلم يزل يكلمهم حتى رجعوا. وصححه الحاكم على شرط الشيخين.

وكان بعض الملوك العادلين^(١) يضع المصحف، ويضع «سنن أبي داود»، ويضع السيف، ثم يقول: هذا كتاب الله، وهذه سنة رسوله، وهذا سيف الله. فمن خرج عن كتاب الله وسنة رسول الله ضربناه بسيف الله.

وقد بين الله في كتابه آية ولاية الأمور^(٢)، فقال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [النساء: ٥٨].

وأداء الأمانات هو في الولايات وفي الأموال.

فأما الولايات؛ فإن الله أمر وليَّ الأمر أن يولي في كل جهة أصلح من يقدر عليه، فإن النبي ﷺ قال: «من قلد رجلاً عملاً على عصابة وهو يجد في تلك العصابة من هو أَرْضَى اللهُ منه، فقد خان الله وخان رسوله وخان المؤمنين» رواه الحاكم في «صحيحه»^(٣).

(١) هو: السلطان أبو يوسف يعقوب بن يوسف المغربي المراكشي (ت ٥٩٥). وانظر

الخبر في «سير النبلاء»: (٣١٤ / ٢١). وليس فيه قوله: «هذا كتاب الله...».

(٢) انظر «السياسة الشرعية» (ص ٥ - بتحقيقي).

(٣) «المستدرک»: (١٠٤ / ٤)، وأخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (١٤٦٢)، وابن

عدي في «الكامل»: (٣٥٢ / ٢)، والعقيلي في «الضعفاء»: (٢٤٧ / ١) من طريق

حسين بن قيس الرحبي عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما.

قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. وتعقبه الذهبي بأن

حسين بن قيس ضعيف. وقال العقيلي في ترجمة الرحبي: وله غير حديث لا يتابع

عليه ولا يعرف إلا به. وقال: إن هذا الحديث يُروى من كلام عمر بن الخطاب. =

وأما الأموال السلطانية؛ فإن الله تعالى جعلها لمن يجلب للمسلمين
المنفعة في دينهم ودنياهم، ويدفع عنهم المضرّة في دينهم ودنياهم،
ولذوي السوابق والحاجات من المسلمين.

فأهل المنفعة مثل: ولاة الأمور، [و] ولاة الحرب، وولاة الحكم،
وولاة الديوان، والمشايخ والعلماء، وأئمة المساجد والمؤذنين، وكل
من تولى في مصلحة المسلمين. ومثل الجند المقاتلة الذين ينصرون
الله ورسوله، ويجاهدون في سبيل الله بسيوفهم.

وذوو^(١) السوابق مثل: بني هاشم، وبني [ق] المطّلب من أقارب
النبي ﷺ.

ومثل أولاد الجُند الصغار الذين مات آباؤهم [أ] وقُتلوا، فإنه
يجب أن يُرزق أولاد الجندية حتى يبلغوا ويصيروا من المقاتلة، أو
يخرجوا عن ذلك، ويُنفق على النساء حتى يتزوجن.

وذوو الحاجات هم: فقراء المسلمين، فإذا كان الرجل فيه الحاجة
والمنفعة للمسلمين كان استحقاقه أوكد.

= ورواه البيهقي: (١١٥/١٠)، والطبراني في «الكبير» (١١٢١٦)، وأبو نعيم في
«فضيلة العادلين» (ص ١٠٧)، والخطيب في «تاريخه»: (٧٦/٦) من طرقٍ أخرى
عن ابن عباس، وكلها ضعيفة. انظر «نصب الراية»: (٦٢/٤)، و«السلسلة
الضعيفة» (٤٥٤٥).

(١) الأصل: «وذو».

وأما الحكم بين الناس فهو في الحدود والحقوق:

فالحدود؛ كلُّ من تعدَّى حدودَ الله فإنه يُعاقب بما شرعه الله ورسوله، مثل إقامة الحدود على قُطَاعِ الطريق، وشُرَابِ الخمر، والمعلنين بالفواحش المحرَّمة، والمظهريين للبدع المخالفة للكتاب والسنة.

والحقوق؛ مثل ما بين الناس من الدِّماء والأموال والأعراض والأبضاع ونحو ذلك.

والمقصود بذلك كله أن يكون الدين كله لله، وأن تكون كلمة الله هي العليا، فإن الله تعالى يقول في كتابه: ﴿ وَقَنِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الَّذِينَ كُفُّهُ لِّلَّهِ ﴾ [الأنفال: ٣٩].

ولهذا أوجب على المسلمين أن يقاتلوا من خرج عن شريعة رسول الله ﷺ وإن ادعى الإسلام، كما قاتل أبو بكر الصديق وأصحاب رسول الله ﷺ مانعي الزكاة.

وقال عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - لأبي بكر الصديق - رضي الله عنه -: كيف تقاتل الناس وقد قال رسول الله ﷺ: «أُمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله». فقال له أبو بكر: فإن الزكاة من حقها. قال

عمر: فوالله ما هو إلا أن رأيتُ الله قد شرح صدر أبي بكر للقتال فعلمتُ أنه الحق (١).

واتفق الصحابة على قتال أقوام كانوا يصلون ويصومون شهر رمضان إذا خرجوا عن بعض شرائع الإسلام، وقد تواتر في الصحاح عن النبي ﷺ أنه ذكر الخوارج فقال: «يَحْقِرُ أَحَدُكُمْ صَلَاتَهُ مَعَ صَلَاتِهِمْ، وَصِيَامَهُ مِنْ صِيَامِهِمْ، وَقِرَاءَتَهُ مَعَ قِرَاءَتِهِمْ، يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ لَا يَجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الْإِسْلَامِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ، أَيْنَمَا لَقَيْتَهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ، فَإِنْ فِي قَتْلِهِمْ أَجْرًا لِمَنْ قَتَلَهُمْ عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، لَنْ أُدْرِكْتَهُمْ لِأَقْتُلْنَهُمْ قَتْلَ (٢) عَادَ» (٣). وهؤلاء قاتلهم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب مع الصحابة.

فإذا كان هؤلاء مع كثرة صومهم وصلاتهم وقراءتهم قد أمر النبي ﷺ بقتالهم، لخروجهم عن شرائع المسلمين [ق٥]..... (٤)

.. [﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِمَّنْ أَسْلَمَ وَجَهَهُ، [ق٦] لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ وَأَتَّبَعَ مَلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ۗ وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا ﴾] [النساء: ١٢٥]. وقال

(١) أخرجه البخاري (١٣٩٩)، ومسلم (٢٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) الأصل: «قتلة».

(٣) أخرجه البخاري (٣٦١١)، ومسلم (١٠٦٦) من حديث علي بن أبي طالب رضي

الله عنه. وتقدم.

(٤) سقطت ورقة [٥] من الأصل.

تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَادِقًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾
[الكهف: ١١٠].

فالمسلم يفعل ذلك إيمانًا واحتسابًا؛ إيمانًا بأن الله تعالى أمره بذلك، واحتسابًا بالأجر على الله، كما قال عمر بن الخطاب - رضي الله عنه -: «لا عمل لمن لا نية له، ولا أجر لمن لا حسبة له»^(١).

فإن الإنسان إذا أطاع ذا سلطان^(٢) أو نصح الأمة؛ للرجبة إلى الخلق والرهبنة منهم = كان عبد السوط والدرهم. كما ثبت في «الصحیح» عن النبي ﷺ أنه قال: «تَعَسَّ عَبْدُ الدَّرْهَمِ، تَعَسَّ عَبْدُ الدِّينَارِ، تَعَسَّ عَبْدُ الخَمِيصَةِ، تَعَسَّ عَبْدُ القَطِيفَةِ، تَعَسَّ وانتكس، وإذا شيك فلا انتقش، إن أُعْطِيَ رَضِيَ، وإن لم يُعْطَ سَخِطَ»^(٣).

والخميصة: كساء يُلبس. والقطيفة: ما يُجلس عليه.

فدعا على من يكون عبد النفقة والكسوة، وإنما المؤمن عبد الله،

(١) أخرجه ابن أبي الدنيا في «التقوى» - كما في كنز العمال: ١٦ / ١٥٥ - بإسناد منقطع، كما في جامع العلوم والحكم: (١ / ٦٩-٧٠) - لابن رجب. وأخرجه البيهقي عن أنس مرفوعًا في «الكبرى»: (١ / ٤١)، والخطيب في «الجامع»: (٦٩٣)، وغيرهما. قال الحافظ في «التلخيص»: (١ / ١٥٠): «في سنده جهالة». وله شاهد من حديث أبي ذر عند الديلمي.

(٢) «أطاع ذا سلطان» غير واضحة، ولعلها ما أثبت.

(٣) أخرجه البخاري (٢٨٨٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

يعبد الله تعالى بامثال أوامره واجتناب نواهيه. وإذا كان ذا^(١) ولاية عدّ ما يفعله من العدل والإحسان عبادةً لله تعالى يتقرّب بها إليه. وإن كان من الرعية عدّ طاعته في طاعة الله، ونصيحته عبادة^(٢) لله يتقرّب بها إلى الله، وذلك كله داخل في قوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [المائدة: ٢].

وإذا كان الله تعالى قد أمر ولاية الأمور بأداء الأمانات والحكم بالعدل؛ والأمانات هي: الولايات والأموال، فالأصل في الولايات القوة والأمانة، وإذا تعذّر ذلك عمل الممكن، فإن الله لا يكلف نفساً إلا وسعها، قال الله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]. وقال النبي ﷺ: «إذا أمرتكم بأمرٍ فاتوا منه ما استطعتم»^(٣).

وأصل ذلك أن يوّلي الرجل أصلح من يقدر عليه، وإن لم يوجد الأصلح إلا وفيه نوعٌ من العجز أو الفجور؛ فهذا هو الواجب، بخلاف من قدّم المفضول لجهلٍ أو هوى. قال النبي ﷺ: «من قلّد رجلاً عملاً على عصابة وهو يجد في تلك العصابة من هو أَرْضَىٰ لله منه، فقد خان الله وخان رسوله وخان المؤمنين» رواه الحاكم في «صحيحه»^(٤).

(١) الأصل: «ذو».

(٢) «عبادة» ملحقة في الهامش.

(٣) أخرجه البخاري (٧٢٨٨)، ومسلم (١٣٣٧) وتقدم.

(٤) سبق تخريجه (ص ٢٣١ - ٢٣٢).

وأما الأموال المشتركة كلها؛ من مال الفيء، والصدقات المفروضة، والصدقات الموقوفة، والأموال التي يقبضها الولاية لبيت المال من أموال الرعية بتأويل أو ظلم وتعذر ردها إلى مستحقيها.

فمال الفيء الذي أفاء الله على رسوله من أهل القرى، مثل أكثر الأرض السلطانية الداخلة في الإقطاعات وما لها من خراج قديم أو جديد هو مثل الحكر، ومثل مال الجزية، وما [٧٧] يقبض من أموال أهل الحرب بصلح أو بتجارة.

والصدقات مثل عُشور الغلات، وزكاة الماشية التي قد كتبها العداد، وزكاة أموال التجار التي تُؤخذ من المسافرين بدور الزكاة.

وسائر الأموال السلطانية معروفة، والأموال الموقوفة التي يتقلدها غالبًا الحاكم أو ناظر حاضر، كأوقاف المساجد والمدارس، والرُّبُط والزوايا، وما يطلق أيضًا من بيت المال لهذه الجهات.

كل (١) هذه الأموال المشتركة تُستحقُّ بأحد ثلاثة أسباب: منفعة الرجل للمسلمين، أو حاجته، أو سابقته (٢).

(١) هنا تعليق في الهامش لم يظهر كاملاً.

(٢) جعلهم المصنف هنا ثلاثة أقسام، وفي «السياسة الشرعية» (ص ٧٢) جعلهم أربعة، إذ جعل هنا (منفعة الرجل للمسلمين) قسمًا واحدًا شاملًا للرجل وغنائه والرجل وبلائه، وهناك جعلهما قسمين: من يغني عن المسلمين في جلب المنافع كالسياسة والعلماء، ومن يبلي حسنًا في دفع الضرر عنهم، كالمجاهدين والأجناد.

وقد ذكر عمر بن الخطاب أمير المؤمنين - رضي الله عنه - ذلك فقال: «إنه ليس أحدٌ بأحقَّ بهذا المال من أحدٍ، إنما هو الرجلُ وِغْناؤُهُ، والرجلُ وبِلاؤُهُ، والرجلُ وفاقته، والرجلُ وسابقته»^(١). فهذا ذَكَرَهُ في مال الفِئء ونحوه من الأموال السلطانية.

فالرجلُ وبِلاؤُهُ؛ هم المقاتِلَةُ في سبيل الله حُمَّال السلاح، يُرزقون من مال الله تعالى - مال الفِئء وغيره - ما أعطاهم الله ورسولُهُ.

والرجلُ وِغْناؤُهُ؛ مثل ولاة الأمور، [و] ولاة الحرب، مثل نُواب السلطان، ووالي الشرطة، الذين يقيمون الحدود، ويخلِّصون الحقوق، ويحفظون الطرقات، ويدفعون ظلم الظالم عن المظلوم، وهم الشادون لأمر الله ورسوله الذي جاء به الكتاب والسنة.

ومثل ولاة الأموال من الكُتَّاب والجُباة وغيرهم من العُمَّال، كما ذكرهم الله تعالى في كتابه.

ومثل ولاة الحكم والقضاة الذين يَفْصلون الخصومات، ويتولون ما يتولونه من العقود والفسوخ، وحفظ أموال اليتامى والغائبين، والنظر في الأوقاف وإجرائها على شروط واقفيها، وغير ذلك من مصالح المسلمين.

(١) أخرجه أحمد (٢٩٢)، وأبو داود (٢٩٥٠)، ومن طريقه البيهقي في الكبرى: (٣٤٦/٦). وصحح إسناده أحمد شاكر في تعليقه على «المسند»: (١/٢٨١). وفي إسناده مقال.

وكذلك أمر المساجد والمؤذنين^(١)، والمفتون والمعلمون،
ومُقرئو القرآن، ومبلّغو الأحاديث النبوية، والمشايخ الذين يؤدّبون
الناس، ويأمرونهم بما أمر الله به ورسوله = كلُّ هؤلاء لهم غناء عن
المسلمين، لقيامهم في مصالح دينهم ودنياهم.

والقسم الثاني: الفقراء والمحاييج، والغارمون، وأبناء السبيل،
وغيرهم، فيُعطون لحاجتهم وفقرهم.

والثالث: ذوو السابقة الذين استحقوا بالنسب، كاستحقاق ذوي
القربى، قربي رسول الله ﷺ من الخمس والفيء. واستحقاق ذرية
الأجناد إذا مات أبائهم، فإنه يُنفق على صغار ولده، حتى يبلغ ذكْرهم
وتتزوج أنثاهم، وعلى امرأته حتى تتزوج.

ومثل الوقف الموقوف على بني فلان، [ق٨] إما رجل وقف على
ذريته أو ذرية غيره، كرجل صالح أو صاحب له أو غير ذلك.

فأهل الزكوات إما من يأخذ لحاجته كالفقراء والغارمين وابن
السبيل، أو لمنفعته كالعامل والغازي.

وكذلك أهل الأوقاف الحكيمة، مستحقها إما صاحب منفعة
كالإمام والمؤذن والمدرّس، وإما محتاج كالمؤقف على الفقراء
والمساكين، وكذلك أموال الفيء وغيره من المصالح.

(١) كذا في الأصل، ولعلها: «أئمة المساجد والمؤذنون».

هذا هو الأصل الذي دلَّ عليه الكتابُ والسنة، وهو الذي يعتمده ولاية الأمور في أداء الأمانات إلى أهلها. وبذلك تنتظم مصالحهم في الدنيا والآخرة، وما لا يُدرك كُله لا يُترك كُله.

فهذه قاعدة كليّة جامعة لولاية أمور المسلمين، فإنَّ جميع هذه الأمور داخله في حُكم الكتاب والسنة، وسنة الخلفاء الراشدين.

وقد كان النبي ﷺ يتولى بنفسه في المدينة المصالح العامة؛ من تعليم^(١) العلم، والقضاء والجهاد، واستيفاء الحساب على العمال، حتى ثبت عنه في «الصحيح»^(٢) أنه استعمل رجلاً على الصدقة، فلما رجع حاسبه، وهو استيفاء الحساب.

وكان له من هو بمنزلة صاحب الشرطة؛ ففي «الصحيح»^(٣) عن أنس بن مالك - رضي الله عنه - قال: كان قيس بن سعد بن عبادة من النبي ﷺ بمنزلة صاحب الشرطة من الأمير.

وكان له الكُتّاب يكتبون الوحي والعلم، ويكتبون العهود والشروط، ويكتبون الرسائل والعطايا والولايات. كتب له أبو بكر رضي الله عنه، وعمر رضي الله عنه، وعثمان وعلي رضي الله عنهما، وزيد بن ثابت،

(١) الأصل: «تعلم».

(٢) أخرجه البخاري (١٥٠٠)، ومسلم (١٨٣٢) من حديث أبي حميد الساعدي رضي الله عنه.

(٣) البخاري (٧١٥٥). وفيه «صاحب الشَّرْط».

ومعاوية وغيرهم رضي الله عنهم أجمعين.

فكُتِّبَ الوحي يُشبههم من بعض الوجوه كُتِّبَ العلم في هذا الزمان. وكُتِّبَ العهود والشروط يُشبههم كُتِّبَ الشروط التي بين الناس عند الحكام وغيرهم. وكُتِّبَ الرسائل والعطايا والولايات يُشبههم كُتِّبَ الإنشاء.

وكان يؤمّر الأمراء على البلاد، فلما انتشرت الرعيّة في زمن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - وَضَعَ الديوان ديوان العطايا والنفقات، وديوان الخراج الأول مثل ديوان المجاهدين، وديوان الذرّية الذين ليسوا بمجاهدين من النساء والصبيان، وديوان الخراج الذي يجمع الأموال المستخرجة.

وجعل له على المِصْر ثلاثة ولاة: والي الحرب، ووالي المال، ووالي الحكم. كما استعمل على الكوفة ثلاثة؛ فولى عمار بن ياسر على الحرب. وأمير الحرب هو الذي كان يصلي بالناس. وعبد الله بن مسعود على القضاء وبيت المال، وعثمان بن حنيف على الخراج، وهو المال. وكان زيد بن ثابت على ديوان [ق9] الجيش والعطاء.

وهذه الولايات الثلاثة هي قوام الأمة، لكن دخل في ذلك زيادة ونقصان وتغيير، تارة بحسب الرأي والمصلحة، وتارة بحسب الهوى والشهوة، وتارة بمجموعهما.

فالله تعالى يوفّق ولاة أمور المسلمين وعامتهم لما يحبه ويرضاه

من القول والعمل، ويعينهم على مصالح الدنيا والآخرة.

وحامل هذه التحية الشيخ القدوة تقي الدين ابن الشيخ محمد بن الشيخ الكبير الشيخ عثمان..^(١) هو وإخوته أهل بيت خير ودين ومنفعة للناس في دينهم ودنياهم، وقد لزمهم بسبب حاجتهم وبسبب خدمتهم للناس ديونٌ، ولهم حقٌ في الأموال المشتركة الثلاثة، تارةً من جهة حاجتهم، وتارةً من جهة منفعتهم، وتارةً من جهة سابقتهم. فإذا عومل هؤلاء بما لهم وأوصل إليهم ما يستحقونه = كان ذلك مما يجلب لصاحبه الدعاء المستجاب، والثناء المستطاب، وجزيل الأجر والثواب، فخير المعروف ما وافق محله.

والله هو المسؤول أن يعين ولاية الأمور وسائر المسلمين على مصالح الدنيا والآخرة، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

كتبه لنفسه محمد بن أحمد بن علي الخطيب^(٢) في رابع عَشْرِي شهر رمضان سنة ست وثلاثين وسبعمائة، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد النبي وآله وسلم تسليمًا.



(١) كلمة لم أتمكن من قراءتها، وكتب في الهامش مقابلها كلمة لم تتضح.
(٢) غير واضحة في الأصل، لكنها واضحة في رسالة أخرى بخط الناسخ نفسه ستأتي هنا.